

## تقرير الشال

تخصيص الموارد أصبح شحيحا لمصلحة تمويل نزاعات عسكرية ونفقات أمن

## 4 مليارات دينار عجز الميزانية المتوقع.. والأرقام تزداد مع تدهور النفط

## عجز الميزانية هو الأول منذ 16 عاما

وإذا افترضنا استمرار مستوي الإنتاج والأسعار على حالهما - وهو افتراض قد لا يتحقق - فمن المتوقع أن تبلغ قيمة الإيرادات النفطية المحتملة، للسنة المالية الحالية بمجموعها، نحو 13,8 مليار دينار، وهي قيمة أعلى بنحو 3 مليارات دينار عن تلك المقدرة في الموازنة، ومع إضافة نحو 1,4 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، قد تبلغ جملة الإيرادات نحو 15,2 مليار دينار. ولو تحقق ذلك، وبافتراض صرف كل المقدر لتطورات أسعار النفط لسنة 2015، ومن دون اقتطاع ما يرحل لاحتياطي الأرباح القادمة لأنه أمر له معنى في حالة تحقق عجز يمول من الاحتياطي العام أو بالافتراض بضمان احتياطي الأرباح القادمة، فإن العجز الفعلي قد يبلغ نحو 4 مليارات دينار. ولكن رقم العجز قد يكون أكبر أو أقل وفقا لتطورات أسعار النفط في الشهور الثلاثة المتبقية من السنة المالية الحالية، ويخفذه أي اقتطاع من النفقات المقدرة في الموازنة عند مراجعة النفقات الفعلية في الحساب الختامي، وفي كل الأحوال ستحقق السنة المالية الحالية عجزا هو الأول منذ 16 سنة مالية.

## مقترحات «أرنست» لن نرى النور

تقريرنا، بأن التنمية والإصلاح سواء كان ماليا أو اقتصاديا، يبقى مجرد سراب حال استمرار استشراف الفساد في مؤسسات الدولة، وليس هناك تجربة واحدة في التاريخ القديم أو المعاصر لنجاح أي تجربة تنمية أو إصلاح في بيئة فاسدة. والواقع، أن مقترحات «أرنست ويونغ» لإصلاح سياسات الدعم لن تأخذ طريقها إلى النور، ليس لأنها غير صحيحة أو غير قابلة للتطبيق، وهي جزئيا مماثلة لمقترحات قديمة لـ «ماكيزي» و«بليز» واللجان والمجالس المحلية، وإنما لأنها أغفلت عامل الهدر والفساد وركزت فقط على الدعم، بينما الأولوية هي في أن تكون الحكومة قادرة في تقديم برنامج متكامل للحد من الهدر ومواجهة شرسة للفساد. ويبقى تاريخ 13 يناير موعدا للفصل بين ما هو صدق وما هو مناورة في تبني تشريع أكثر تشددا في مواجهة آفة الفساد أو رخو يعززه، فتعدلات تبدو بسيطة قد تجعله العدم سواء، وتعدلات أخرى صالحة قد تعيد بعض الأمل في احتمالات الإصلاح.

ذكر تقرير الشال أنه بانتهاج شهر ديسمبر 2015، انقضى الشهر التاسع من السنة المالية الحالية 2015/2016، وواصلت أسعار النفط انخفاضها بوتيرة أسرع من شهور سبتمبر وأكتوبر ونوفمبر، وكسرت إلى الأبد حاجز الـ 30 دولارا للبرميل، وخلال شهر ديسمبر، كان أدنى سعر لبرميل النفط الكويتي، عند نحو 27,90 دولارا في يوم 21 ديسمبر 2015، بينما كان أعلى سعر عند نحو 37,11 دولارا في يوم 1 ديسمبر 2015. وبذلك سجل سعر برميل النفط الكويتي، لشهر ديسمبر، نحو 31,2 دولارا للبرميل، منخفضا بما قيمته نحو 7 دولارات للبرميل، أي ما نسبته نحو 18,3٪، عن معدل شهر نوفمبر البالغ نحو 38,2 دولارا للبرميل، وهو أيضا أدنى بنحو 13,8 دولارا للبرميل، أي بما نسبته نحو 30,7٪، عن معدل شهر نوفمبر الجديد المقدر في الموازنة الحالية والبالغ 45 دولارا للبرميل، وأدنى بنحو 43,8 دولارا من سعر البرميل الافتراضي للسنة المالية الفائتة البالغ 75 دولارا. وكان معدل سعر شهر ديسمبر 2014 من السنة المالية الفائتة 2014/2015 قد بلغ نحو 58,1 دولارا للبرميل.

تناول تقرير الشال إلغاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد، حيث قال أنه كان من المعيب جدا إلغاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد لانتهاء صفة الضرورة عند صدور مرسوم تشكيلها بما خالف نصوص الدستور، رغم عرض المرسوم على مجلس الأمة حال انعقاده وتميره، وذلك كإجراء للحكم على ضعف البيئة القانونية وانحدار مستوى الاحتراف لدى مؤسسات الدولة، وتبقى خطورة ما حدث ليس في إلغاء الهيئة، ولكن في استشراف قوى الفساد في البلد، والخطورة تكمن في احتمال انتصاره عندما ينجح بتعدلات قليلة على القانون الجديد بنزع ما تبقى من أسنان للهيئة الجديدة، والمؤشرات توحى بأن النوايا هي مثل هذا الاتجاه. والخشية هي أن يأتي الدور على ديوان المحاسبة الذي بدأ يطور نوعية تقاريره ويضيف بعدا استباقيا على رقابته، لكي تكتمل حلقة إضعاف البعد الرقابي للفساد والحمايين من ونود التاكيد على ما كررناه مرارا في

سعر الخصم على الدينار، بربع نقطة مئوية، أي إلى 2,25٪ من 2٪ (منذ 2012/10/3). وبلغ إجمالي التسهيلات الائتمانية، للمقيمين، والمقدمة من البنوك المحلية، في نهاية أكتوبر 2015، نحو 32,3 مليار دينار، وتمثل نحو 57,5٪ من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع، بلغت قيمته نحو 1,6 مليار دينار، وبنسبة نمو بلغت نحو 5,4٪، مقارنة بنهاية 2014. ومن المتوقع أن تشهد أسعار الفائدة ارتفاعات أخرى خلال عام 2016 بالتبعية لرفعها على الدولار، ومع الضغوط على السياسة المالية لتصبح انكماشية أيضا متزامنة مع السياسة النقدية الانكماشية، من المرجح استمرار الضغوط إلى الأبدى على أسعار الأصول المحلية.

وكانت البورصة الكويتية قد فقدت نحو 35,2٪ في عام 2015 من مستوى سيولتها في عام 2014، وفقد مؤشر الشال نحو 17,6٪ من قيمته ما بين بداية عام 2015 ونهايته، وفقد السوق العقاري نحو 33,9٪ من سيولته في عام 2015 - علما أن سهولة شهر ديسمبر تقديرية وليست فعلية - وبدأت الضغوط إلى الأبدى على أسعار نشاطي السكن الخاص والاستثماري السكني، وواجهت الكويت جملة من التحديات خلال عام 2015. أهمها ضعف شديد للسوق النفطية بسبب فائض المعروض ضمن حرب إنتاج بين مصدري النفط التقليدي، وضعف في جانب الطلب بسبب ضعف أداء الاقتصاد الصيني والياباني واقتصادات تنور آسيا ومنطقة الاتحاد الأوروبي. ومع الأحداث الجيوسياسية المشتعلة في الإقليم، انحرف أيضا تخصيص الموارد التي أصبحت شحيحة لمصلحة تمويل نزاعات عسكرية ونفقات أمن، والمؤشرات لا توحى بقدررة الإدارة العامة المحلية على مواجهة مثل تلك التحديات.



هل ستدور عجلة أسعار النفط نحو الارتفاع خلال 2016 لتحسن الإيرادات العامة للدولة؟

6,6 مليارات دينار، وذلك عن الفترة نفسها، ما يترتب عليه تحقيق فائض مقداره نحو 3,7 مليارات دينار، ولكن رقم الفائض هذا لا يعكس الواقع، وقد تحقق الموازنة عجزا هو الأول منذ 16 سنة مالية، فقد تصل الإيرادات النفطية، للسنة المالية الحالية، بمجموعها، إلى نحو 13,8 مليار دينار، ومع إضافة نحو 1,4 مليار دينار، إيرادات غير نفطية، قد تبلغ جملة الإيرادات نحو 15,2 مليار دينار، وقد تبلغ جملة المصروفات الفعلية نحو 19,2 مليار دينار، وعليه سيبلغ العجز المتوقع نحو 4 مليارات دينار، وقد يكون رقم العجز أقل إن تحقق وفر في المصروفات، وقد يكون العجز أكبر إن استمرت أسعار النفط بالهبوط. وبدأ الاتجاه نحو سياسات نقدية انكماشية، فقد قام بنك الكويت المركزي، في يوم الخميس 2015/12/17 برفع

لبرميل النفط الكويتي يبلغ 45 دولارا، وبعد خصم تكاليف الإنتاج والتسويق، بلغ العجز الافتراضي الرسمي للموازنة نحو 6,9604 مليارات دينار. وذكر تقرير الشال أن الأسوأ، خلال السنة المالية الحالية، هو استمرار الاتجاه الهبوطي لأسعار النفط، إذ بلغ معدل سعر برميل النفط الكويتي، لثلاثة أرباع السنة المالية الحالية - من أيريل إلى ديسمبر 2015 - نحو 47,9 دولارا، بزيادة بلغت نحو 2,9 دولار للبرميل فقط، أو أعلى بما نسبته 6,4٪ عن السعر الافتراضي المقدر في الموازنة الحالية، والبالغ 45 دولارا، وكذلك حال معدلات الإنتاج. ويشير تقرير المتابعة الشهري للإدارة المالية للدولة، حتى نهاية شهر نوفمبر 2015، إلى أن جملة الإيرادات المحصلة (نفطية وغير نفطية)، بلغت نحو 10,4 مليارات دينار، بينما بلغت المصروفات الفعلية نحو

## سياسة مالية نقدية انكماشية واستمرار الضغوط على أسعار الأصول المحلية

النفط الكويتي فقد 48.6٪ من قيمته في 7 أشهر.. و8 دولارا للبرميل معدل 2015

## تراجم السوق في 2016.. مع استمرار تكالب العوامل السلبية

سيولة السوق شفت نحو 35.2٪ في عام 2015



بلغ نحو 15,9 مليون دينار مقابل نحو 25,1 مليون دينار لمعدل عام 2014.

ونكر التقرير أنه يصعب جدا التنبؤ بأداء السوق في عام 2016، فالمرجح أن يستمر في تراجع، وسيولة وأسعار، إن استمر تكالب العوامل السلبية عليه، فاستمرار ضعف سوق النفط، واستمرار تصاعد العنق الجيوسياسي، وضعف الإدارة العامة للبلد، كلها عوامل ضاغطة وطاردة للاستثمار في السوق. قد يتغير مسار أدائه إلى الأفضل لو انفرجت الأحداث الجيوسياسية، وتبعها تنسيق بين المنتجين في سوق النفط بما يدعم فورا مستوى أسعاره، ولعل الأهم، لو حظيت البلد بإدارة عامة بمستوى تلك الأحداث وقادرة على استعادة بعض الثقة التي باتت مفقودة.

السوق الوزني نحو 413، وفقد مؤشر كويت 15 نحو 415، بينما خسر المؤشر السعودي نحو 141,1. تلك الخسائر في عام 2015، راكمت خسائر السوق منذ ما قبل أزمة العالم المالية، فعند مقارنة قراءة مستويات المتوفر من تلك المؤشرات في نهاية عام 2007، بمستوياتها في نهاية عام 2015، نلاحظ أن مؤشر الشال فقد 61,7٪، ومؤشر البورصة الوزني فقد نحو 46,6٪، ومؤشر البورصة السعودي فقد 55,3٪. ويعاني السوق بشدة من استمرار شحة سيولته مصحوبة أيضا بانحراف أو سوء توزيع شديد في نصيب الشركات المدرجة من تلك السيولة، إذ فقدت سيولة السوق في عام 2015 نحو 35,2٪ من مستوى سيولة عام 2014 الشحيحة أيضا. فالعمل اليومي لقيمة تداولات السوق في عام 2015

نكر تقرير الشال أنه بانتهاج عام 2015، ينتهي العام السابع كاملا منذ انفجار أزمة العالم المالية في سبتمبر من عام 2008، ولم يتعاف سوق الكويت للأوراق المالية منذ حدوثها، رغم رواج سوق النفط لأربع سنوات فاق فيها معدل سعره الـ 100 دولار للبرميل، ورغم تعافي معظم بورصات العالم والإقليم، ولم يشفع له بقاءه هابطا وضعيفا، إذ عاود الانتكاس مع احتدام الصراع الجيوسياسي في الإقليم، وزاد في حدة انتكاسته دخول سوق النفط دورة ركود حادة أدت إلى هبوط أسعاره بنحو 60٪، وبينما أجمعت كل مؤشرات قياس أداء السوق الكويتي على تراجع، تفاوتت الخسائر بين قراءة مؤشر وآخر، فقد خسر السوق في عام 2015 نحو 47,6٪ من قيمته وفقا لقراءة مؤشر الشال، وفقد مؤشر

## خدمات إعلانية

## «بيتك» يشارك في الملتقى الثاني للمسؤولية الاجتماعية

كتوفير احتياجات مئات المدارس، وتقدير الخريجين والمتفوقين وتكريمهم من خلال جائزة «بيتك للإبداع» بالإضافة إلى دعم أنشطة كبناء مستشفى للعلاج من الإدمان يواصل العمل منذ افتتاحه 2005، بالإضافة إلى بناء جناح خاص لعلاج المدمنين المحكومين في السجن المركزي، وتبرع لإنشاء 15 مركز إسعاف لتعزيز الاهتمام بالشباب الممارسين إلى المساهمات للعديد من المراكز الطبية والمساهمات في الحملات التوعوية المجتمعية كعمله كان لعلاج سرطان الثدي، وحملة السكري بالتعاون مع منظمة السكر العالمية IDF، بالإضافة إلى إطلاق تطبيق إلكتروني على الهواتف الذكية يخدم مرضى السكري، وابتعث فريق من وحدة السكري في المستشفى الأميري إلى مركز جوسلون في هارفارد. وفي مجال التعليم قدم «بيتك» مساهمات كثيرة ومتعددة في هذا المجال،

والشباب والبيئة وذوي الاحتياجات الخاصة، حيث قدم «بيتك» في مجال الصحة أعمالا تستمر منذ افتتاحه لسنوات عديدة، كبناء مستشفى للعلاج من الإدمان يواصل العمل منذ افتتاحه 2005، بالإضافة إلى بناء جناح خاص لعلاج المدمنين المحكومين في السجن المركزي، وتبرع لإنشاء 15 مركز إسعاف لتعزيز الاهتمام بالشباب الممارسين إلى المساهمات للعديد من المراكز الطبية والمساهمات في الحملات التوعوية المجتمعية كعمله كان لعلاج سرطان الثدي، وحملة السكري بالتعاون مع منظمة السكر العالمية IDF، بالإضافة إلى إطلاق تطبيق إلكتروني على الهواتف الذكية يخدم مرضى السكري، وابتعث فريق من وحدة السكري في المستشفى الأميري إلى مركز جوسلون في هارفارد. وفي مجال التعليم قدم «بيتك» مساهمات كثيرة ومتعددة في هذا المجال،



جانب من تكريم «بيتك»

## الريوح: نقل الخبرة

## والتجربة ونعمل

## على إنجاز التنمية

## المستدامة

الخاص ومؤسسات المجتمع المدني بالكويت على المستوى الدولي، أن الدور الاجتماعي لـ «بيتك» لا يقتصر على صرف الأموال فقط بل نقل الخبرة والتجربة لتعم الفائدة على المجتمع، ويقوم على الأولوية للمساهمة بفاعلية في إنجاز جهود التنمية المستدامة، ولذلك فهو عمل مستمر والتزام مجتمعي نحو القضايا التي يتفاعل معها المجتمع وأفراده. وحصدت الورقة أوجه المساهمات من «بيتك» في مجال الصحة والتعليم

استعرض بيت التمويل الكويتي «بيتك» أسس ومحددات دوره الاجتماعي ومسؤولياته تجاه المجتمع وقضاياه الرئيسية ومساهماته المتعددة والمتنوعة في هذا المجال، مؤكدا أن دوره الاجتماعي يتكامل ويساند المشروع التنموي العام ويستهدف إنجاز، لتحقيق التنمية المستدامة، ولذلك فإنه يتم بالتعاون والتنسيق مع الجهات الرسمية والأهلية للاهتمامات الرئيسية في المجتمع ممثلة في الصحة والتعليم والشباب والبيئة وتعزيز روح التكافل الاجتماعي. وقال مدير إدارة العلاقات العامة في «بيتك» يوسف عبدالله الرويح في ورقة عمل قدمها إلى ملتقى الكويت الثاني للمسؤولية الاجتماعية الذي أقيم تحت رعاية وزيرة الشؤون هند الصباح، حيث شارك «بيتك» في الجلسة الثانية بعنوان «أنشطة المسؤولية الاجتماعية للقطاع

## خدمة «الدولي وياك» الهاتفية تعزز جاهزيتها



فإن (الدولي) يتخذ جميع الاستعدادات لتلبية طلبات عملائه، من خلال فريق متخصص، مدرب للرد على الاستفسارات وتلقي الاقتراحات والتجاوب بكفاءة وسرعة مع احتياجات العملاء ومتطلباتهم وإنجازها دون تأخير». وختمت الهزاع: «أن الدولي استعد لمواجهة الطلب المتوقع أن يتزايد بشكل استثنائي على عمليات الصرف خلال الإجازة، من توفير السيولة في أجهزة السحب الآلي التابعة للبنك، والتي تغطي مختلف المناطق الجغرافية وتعمل على مدار 24 ساعة، مشيرة إلى أنه يمكن للجمهور التعرف على الخدمات والمنتجات التي يقدمها بنك الكويت الدولي من خلال زيارة موقع «الدولي» على شبكة الإنترنت www.kib.com.kw أو الاتصال على مركز الاتصال الهاتفية «الدولي وياك».

أعلن بنك الكويت الدولي أن خدمة مركز الاتصال الهاتفية «الدولي وياك» المتوفرة على رقم (866661866)، على أنه الاستعداد كعادتها دوما، في تقديم خدماتها المتنوعة خلال عطلة رأس السنة الميلادية وعلى مدار الساعة، من خلال كوادر بشرية مؤهلة ومتدربة على استخدام آخر ما توصلت إليه التكنولوجيا المصرفية من أنظمة تقنية متقدمة تعزز جاهزيتها لتقديم أرقى أنواع الخدمة للعملاء، بشكل احترافي وجودة عالية، وفق أعلى معايير الأمان المتبعة عالميا وبمنتهى السرية والخصوصية. كما هو الحال على مدار العام.

من جهتها، قالت رئيس وحدة مركز الاتصال شروق الهزاع: «من المعتاد أن تتزايد كثافة الاتصالات في العطل الرسمية والاجتماعية، لذا